

# فعالية الادخار

بين نظام المشاركة ونظام الفائدة



الدكتورة هند المتولي إبراهيم



# فعالية الادخار

## بين نظام المشاركة ونظام الفائدة

د . هند المتولي إبراهيم  
دكتوراة اقتصاد كلية الدراسات الإفریقیة جامعة القاهرة

الطبعة الأولى ٢٠٢٥



وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا

سورة الفرقان: ٦٧

وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا

البقرة: ٢٧٥

## منشورات كاي

- إن مطبوعات ( كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني ) تهدف إلى :
- تبني نشر مؤلفات علوم الاقتصاد الإسلامي في السوق العالمي ؛ لتصبح متاحة للباحثين والمشتغلين في المجالين ( البحثي والتطبيقي ) .
  - توفير المناهج الاقتصادية كافة للطلاب والباحثين بصيغة إسلامية متينة .
  - أن النشر الالكتروني يعتبر أكثر فائدة من النشر الورقي .
  - أن استخدام الورق مسيء للبيئة، ومنهك لمواردها .

والله من وراء القصد .

رابط زيارة جامعة كاي [KIE university](http://KIE university)

يمكنكم التواصل من خلال : [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)

مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية  
Islamic Business Researches Center



## توضيح

إن كل ما ورد في الكتاب هو حقوق بحثية للمؤلف، ويعتبر ورقة بحثية من الأوراق البحثية لمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية وجامعة كاي. يسمح باستخدام هذا الكتاب كمنهج أكاديمي - كما هو منشور - مجاناً مع ضرورة المحافظة على حقوق المؤلف.

[www.kantakji.com](http://www.kantakji.com) ، [www.kie.university](http://www.kie.university)

## الإهداء

أُهدي هذا العملَ إلى:

الوالدينِ الكَرِيمينِ... حَفِظَهُمَا اللهُ وَأَطَالَ فِي عُمْرِهِمَا  
زوجي الكَرِيمِ وأبنائي أمنيّة وعمرو... جَعَلَهُمُ اللهُ قُرَّةَ عَيْنِي  
أخواتي الأَحْبَاءِ... بَارَكَ اللهُ فِيهِمْ وَرَزَقَهُمُ الصَّلَاحَ  
لِكُلِّ مَنْ حَمَلَ حُبًّا لِلْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ

المؤلف...

## الفهرس

|    |  |
|----|--|
| ٤  | منشورات كاي  |
| ٥  | توضيح  |
| ٦  | الإهداء  |
| ٧  | الفهرس   |
| ٩  | المقدمة  |
| ١١ | المبحث الأول: الادخار ودوره في التنمية الاقتصادية                                      |
| ١١ | المطلب الأول: التنمية الاقتصادية ومتطلباتها  |
| ١٧ | المطلب الثاني: الادخار والعوامل المؤثرة فيه  |
| ٢٥ | المبحث الثاني: الادخار في ظل نظام المشاركة   |
| ٢٥ | المطلب الأول: الموارد المالية في المصارف الإسلامية                                     |
| ٣٤ | المطلب الثاني: تأثير معدل الربح في جذب المدخرات  |
| ٣٨ | المبحث الثالث: الادخار في ظل نظام الفائدة  |
| ٣٨ | المطلب الأول: الموارد المالية في المصارف التقليدية                                     |
| ٤٥ | المطلب الثاني: تأثير سعر الفائدة على جذب المدخرات                                      |
|    | المبحث الرابع: مقارنة بين كفاءة المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في تعبئة المدخرات |
| ٥٠ | المطلب الأول: مقارنة بين الموارد المالية في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية       |
| ٥٦ | المطلب الثاني: مقارنة بين تأثير كل من معدل الربح وسعر الفائدة على جذب المدخرات         |
| ٦٠ | النتائج  |
| ٦٢ | التوصيات   |
| ٦٣ | المراجع  |
| ٧٢ | صدر للمؤلف   |

## المقدمة

إن قضية التنمية الاقتصادية هي الشغل الشاغل لحكومات الدول النامية، حيث تواجه هذه الدول عدة عقبات تقف عثرة أمام تحقيق التنمية الاقتصادية، منها مشكلة تدبير الموارد المالية اللازمة لتمويل عملية التنمية، وترجع هذه المشكلة لانخفاض معدلات الادخار بسبب انخفاض الدخل لغالبية سكان هذه الدول، بالإضافة إلى انخفاض كفاءة وفاعلية النشاط التمويلي - متمثلاً في نشاط المصارف - في تعبئة الموارد المالية، وتوجيهها نحو التنمية الاقتصادية، لهذا يناقش هذا البحث مفهوم التنمية الاقتصادية، ومفهوم الادخار ودوره في التنمية، كما يناقش قدرة المصارف الإسلامية على تعبئة المدخرات، وأيضاً قدرة المصارف التقليدية على تعبئة المدخرات، بالإضافة إلى إجراء مقارنة بين كفاءة كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في تعبئة المدخرات اللازمة للتنمية.

وسيتم تناول ما سبق من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : الادخار ودوره في التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني : الادخار في ظل نظام المشاركة

المبحث الثالث : الادخار في ظل نظام الفائدة

المبحث الرابع : مقارنة بين فعالية كل من نظام المشاركة ونظام الفائدة

في تعبئة المدخرات

# المبحث الأول: الادخار وورده في التنمية الاقتصادية

## المطلب الأول: التنمية الاقتصادية ومطلباتها

### الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية لغة: الزيادة والكثرة، لفظ النمو نما ينمو نمواً، ونما يعني الزيادة<sup>(١)</sup>.

أولاً: التنمية في الفكر الوضعي:

هناك عدة تعريفات للتنمية الاقتصادية منها:

١ - عرفها البعض: "التغيرات الهيكلية والمؤسسية اللازمة للوصول إلى النمو الاقتصادي"<sup>(٢)</sup>.

٢ - وعرفها آخرون أنها "التغيرات التي تحدث في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والثقافية والتي تصاحب عملية التقدم بصفة عامة.

ويصاحبها مظهران:

(١) ابن منظور، لسان العرب - المجلد السادس، دار صادر، بيروت، د.ت، ط2، ص 4551 - 4552.

(٢) أبو بكر هاشم أبو بكر، التمويل بالمضاربة، السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ج.م.ع، 2013، ط1، ص 153.

**الأول:** هيكلي ( يتعلق بالتطور في البناء الاقتصادي بالتصنع والتمدن والمؤسسات والعلاقات التي تنشأ بين القطاعات المختلفة ).

**الثاني:** كيفي ( يتعلق بانصراف التطور إلى المفاهيم العقلية، والتصرفات، والسلوكيات، والقيم )<sup>(١)</sup>.

٣ - وهناك تعريف آخر بأنها " العملية التي تمكن البلاد الآخذة في النمو أو المتخلفة اقتصادياً من تحقيق النمو الذاتي "<sup>(٢)</sup>.

٤ - كما عرفها آخرون " أنها العملية المتعددة الأبعاد، والتي تتضمن تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية، جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما "<sup>(٣)</sup>.

وتميل الباحثة إلى التعريف الأخير لأنه قرن زيادة معدلات النمو الاقتصادي بتحقيق العدالة في توزيع الدخل، حيث إن التنمية الاقتصادية

(١) عبد الباسط وفا، محاضرات في التنمية الاقتصادية (مقارنة بالفكر الإسلامي)، دار النهضة العربية، د. ت، د. ط، ص 16.

(٢) محمد عبد الحميد الفقى، الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية وأثره في عملية التنمية الاقتصادية، عالم الكتب، القاهرة، 2010م، ط1، ص 127

(٣) رمزى على إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1990م، ط 3، ص 109.

لن تتحقق إلا من خلال تحقيق عدالة في توزيع الثروة، فلا يعقل أن توجه التنمية لفئة معينة على حساب باقي الفئات، حيث إن الفقير لن يستفيد من العيش في بلد متوسط دخل الفرد فيه أعلى ما يكون إذا لم يصل منه شيء.

### ثانياً: التنمية في الفكر الإسلامي:

"لم يرد لفظ التنمية الاقتصادية صراحة في نصوص الكتاب والسنة، بل جاءت بالفاظ مختلفة أشمل وأعمق هي العمارة والإحياء والتمكين والنماء والتمير"<sup>(١)</sup>.

إن التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي تعنى:

"قيام المجتمع باستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن في ظل المعرفة بالتقنية السائدة، وتوزيع الناتج بما يحقق حد الكفاية المناسب مع حجم هذا الناتج لجميع الأفراد"<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: معيار قياس التنمية الاقتصادية:

إن معيار قياس التنمية في الفكر الوضعي هو "متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي"، أما معيار قياس التنمية في الفكر الإسلامي هو "حد

(١) أبو بكر هاشم أبو بكر، التمويل بالمضاربة، مرجع سابق، ص 153.

(٢) محمد عبدالحميد الفقى، مرجع سابق، ص 129.

الكفاية " الذي يعنى الخروج من الحاجة إلى الغنى بحيث يعيش الإنسان في غير عسر<sup>(١)</sup> .

وتوجد مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس التنمية في أي مجتمع من أهمها: زيادة الدخل القومي الحقيقي بما يؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، وزيادة النشاط الإنتاجي، وتوفير فرص عمل لكافة أفراد المجتمع، وتوفير كافة السلع والخدمات التي يحتاجها الإنسان، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والرعاية الاجتماعية، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين الأوضاع المالية والتجارية للدولة<sup>(٢)</sup> .

### الفرع الثاني : متطلبات التنمية الاقتصادية<sup>(٣)</sup> :

هناك متطلبات مادية و متطلبات غير مادية للتنمية الاقتصادية :

#### أولا : المتطلبات المادية :

١ – التخطيط للتنمية: يجب عند التخطيط للتنمية أن توضع الخطط على ضوء الإمكانيات المتاحة، من خلال وضع أهداف معينة لكل

(١) عبدالباسط وفا، مرجع سابق، ص 63.

(٢) محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2010م، ط1، ص 249.

(٣) المرجع السابق، ص 254 - 258.

مستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار...، واستخدام الموارد المتاحة أكفاً استخدام ممكن.

٢ - تراكم رأس المال: والمقصود به تكوين القطاع الإنتاجي في الاقتصاد من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار الإنتاجي، حيث يعتبر توافر الأموال أحد المقومات الأساسية في عملية التنمية لإجراء التحويلات الهيكلية المطلوبة، ولا بد من تحويل رأس المال النقدي إلى أصل منتج للسلع والخدمات.

٣ - توفر الموارد الطبيعية: سواء موارد أرضية أو مائية أو مصادر للطاقة المختلفة

هناك من يرى أن هذه الموارد ليست أساسية في تحقيق التنمية، فهناك دولاً لا تمتلك الموارد الطبيعية لكنها تتقدم مثل اليابان وسويسرا، والعكس صحيح هناك دول تمتلكها لكنها متخلفة.

ثانياً: المتطلبات غير المادية:

١ - وعى المجتمع بأهمية التنمية: إن عدم إدراك أفراد المجتمع بمدى أهمية التنمية يعتبر من أهم العقبات التي تواجه نجاح خطط التنمية في أي مجتمع، حيث يرتبط نجاح التنمية بثقافة الفرد وأنماط حياته، ومدى

استعداده للتعاون مع غيره من أفراد المجتمع أو مع مؤسسات الدولة للمشاركة في عملية التنمية .

٢ – تنمية الموارد البشرية: إن الغاية والمحور الأساسي لعملية التنمية هو تنمية الإنسان، حيث تشمل جميع جوانب حياة أفراد المجتمع، ويعتبر رأس المال البشرى هو عصب التنمية، وهو القادر على دعم وتنمية الاقتصاد من خلال زيادة الإنتاجية، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، لهذا لا بد من إعداد الإنسان وتهيئته لأداء دوره في نهضة المجتمع من خلال تصميم برامج التعليم المناسبة، وإعداد مراكز التدريب المتخصصة، وتأهيل الكفاءات، والحد من هجرة الخبرات .

٣ – الاستقلال السياسي والاقتصادي: من أبرز أسباب التخلف للدول وقوعها تحت سيطرة الاستعمار، التي أدت لاستنزاف ثروات المجتمعات دون أدنى اهتمام بقضية التنمية، لهذا لا بد من التحرر من التبعية للانطلاق نحو التنمية .

## المطلب الثاني: الادخار والعوامل المؤثرة فيه

### الفرع الأول : مفهوم الادخار :

الادخار لغة: الادخار أصلها اذتخار وقلبت كل من الذال والتاء دالاً مع الإدغام، فتحولت الكلمة إلى ادخار، يقال ذخرته وادخرته، ذخر الشيء يذخره ذخراً، واذخره اذخاراً<sup>(١)</sup>.

### أولاً: الادخار في الفكر الوضعي

يعرف الادخار أنه " جزء من الدخل القومي الذي لم يذهب إلى الاستهلاك "<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: الادخار في الفكر الإسلامي

إن الإسلام قد حرم الاكتناز وأباح الادخار حيث دعا القرآن الكريم إلى الاعتدال في الإنفاق، وعدم التبذير والإسراف كما قال تعالى: **إِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا** (الإسراء،

(١) ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثالث، الجزء 17، دار المعارف، القاهرة، ج.م.ع، د. ت، د. ط، ص 1490.

(٢) رفعت السيد العوضى، منهج الادخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مطبوعات الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1980م، د. ط، ص 66.

[٢٧]. وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا (الفرقان: ٦٧).

ويعرف الادخار في الفكر الإسلامي بأنه " الفرق فيما يحصل عليه الفرد من دخل وبين ما يلزم إسلامياً إنفاقه على استهلاكه الخاص" (١).

كما أن مفهوم الادخار يرتبط بالعديد من المعاني منها (٢):

- إن الادخار يعتمد على التدبير لتحقيق الأهداف المنشودة.
- إن الادخار يرتبط بالتوفير من الدخل، لاستثماره في تحقيق مزيد من الإنعاش الاجتماعي

- إن الادخار لا يتحقق مع الإسراف، ولا يتفق مع التبذير، ولا يستقيم مع الاكتناز، حيث إن الاكتناز هو جمع المال وإخفاؤه وإبعاده عن الاستثمار.

### الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الادخار:

(١) الهادي أحمد محمد حسن، بحث بعنوان "الادخار في النظام الإسلامي" على شبكة الانترنت منشور بتاريخ 26/2/2012 [www.sustech.edu/staff-publications20120226103804244.pdf](http://www.sustech.edu/staff-publications20120226103804244.pdf)

تاريخ الإطلاع 15/9/2014

(٢) محمد يسرى دعبس، الادخار والعوامل المؤثرة فيه، سلسلة المعارف الاقتصادية والإدارية، 1997م، د.ط، ص 3 - 4.

هناك عدة عوامل تؤثر في عملية الادخار منها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسيتم إلقاء الضوء على العوامل الاقتصادية فقط والتي تخص البحث ومنها<sup>(١)</sup>:

١. **الدخل**: حيث يؤثر الدخل على أنماط الاستهلاك والادخار فإذا زاد

دخل الفرد فسوف يتمكن المستهلك من توزيع دخله بين الإنفاق والادخار، فتزيد نسبة الادخار، أما في حالة انخفاض الدخل تزيد نسبة الإنفاق إلى الدخل وتقل نسبة الادخار.

٢. **المستوى العام للأسعار**: حيث يؤثر المستوى العام للأسعار على

الاستهلاك، وتحقيق جانب من الفائض عن الدخل وتوجيهه للادخار.

٣. **سعر الفائدة**: حيث يعد سعر الفائدة من العوامل المشجعة على

الادخار؛ حيث عند ارتفاع عائد الفوائد من شهادات الاستثمار ودفاتر التوفير والأسهم والسندات، يتجه الناس إلى إيداع مدخراتهم بمختلف تلك الأوعية.

٤. **السلع البديلة ودرجة كمال البديل**: إن وجود العديد من البدائل

والتفضيل بين البدائل أمر ضروري لتحقيق التوازن بين الدخل والاستهلاك، وتحقيق التوازن بين أوجه الإنفاق المختلفة، فطالما توجد

(١) المرجع السابق، ص 27 - 32.

سلع في متناول الفرد وبسعر أقل وتؤدي نفس منفعة السلعة المرتفعة الثمن فهذا يؤدي إلى تحقيق فائض يوجه للادخار .

يتضح مما سبق أن الدخل من ضمن العوامل المؤثرة في الادخار إن لم يكن العامل الرئيسي، لهذا نجد أن معظم البلدان النامية تعاني من مشكلة ضآلة معدلات الادخار وعدم كفايتها لتمويل عملية التنمية وذلك نتيجة لعدة أسباب منها<sup>(١)</sup>:

١ . انخفاض الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد خاصة مع ارتفاع معدل النمو السكاني، وبالتالي فإن الدخل الذي يحصل عليه الأفراد يكاد لا يكفي لسد الحاجات الأساسية، ولا يبقى شيء للادخار .

٢ . عدم التناسب في توزيع الدخل: حيث تعاني البلدان المتخلفة من التفاوت في توزيع الدخل، مما يؤدي إلى توجيه الاستثمارات في طريق يتعارض مع إستراتيجية التنمية المنشودة، حيث إن أصحاب الدخل المرتفعة في البلدان النامية لا تنفق دخولها في أغراض استثمارية منتجة، بل تبذل جزءاً هاماً من دخولها في شراء السلع

(١) على مهرة، الادخار ودوره في التنمية، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1996م، د. ط، ص 39 - 45.

الكمالية؛ وذلك نتيجة تأثير التقليد أو المشاهدة لمستويات الاستهلاك في البلدان المتقدمة .

٣ . ضعف وعدم انتشار المؤسسات الادخارية : حيث تعاني معظم البلدان النامية من قلة المؤسسات التي تقوم بتجميع المدخرات القومية، وحتى عند توافرها فإنها لا تقوم بوظيفتها بالشكل المطلوب، مما يؤدي إلى زيادة حجم المكتنزات وانخفاض حجم المدخرات .

ونتيجة لما تعانيه الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار المحلي بها، لا بد وأن تعمل بكافة الطرق المتاحة لها على الارتفاع بهذا المعدل إلى المستويات التي تتناسب مع احتياجات التنمية، وذلك يكون بضبط وترشيد الاستهلاك إلى أدنى حد ممكن، والعمل على رفع الإنتاجية وزيادة الدخل ليتمكن الأفراد من زيادة مدخراتهم .

كما أن الحكومات في الدول النامية تقع عليها مسؤولية كبيرة تتمثل في القيام بتربية الأفراد على الادخار من خلال تنمية النضج لديهم وتعويدهم على الادخار<sup>(١)</sup> .

الفرع الثالث : طرق زيادة حجم المدخرات :

(١) السيد عطية عبدالواحد، العمليات المصرفية المعاصرة من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص 40.

هناك عدة طرق تمكن من زيادة حجم المدخرات اللازمة لتمويل التنمية منها:

١ . زيادة الإنتاج التي تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم ورفع معدلات الادخار<sup>(١)</sup>.

٢ . إعادة توزيع الدخل بشكل يجعل القسم الأكبر من الأفراد قادرين على تحقيق الادخار<sup>(٢)</sup>.

٣ . دور المصارف في نشر الوعي الادخاري عن طريق التسويق من خلال وسائل الإعلام، ومواقع الإنترنت والمجلات، وتنظيم ندوات لإبراز مزايا الادخار على الفرد والمجتمع<sup>(٣)</sup>.

٤ . الحد من الاستهلاك البذخي وغير الضروري والسعي لتحويل أنماط الاستهلاك نحو المنتجات المحلية<sup>(٤)</sup>.

٥ . الانتشار الجغرافي للمصارف في الحضر والريف بقصد الاقتراب من المدخر<sup>(٥)</sup>.

(١) على مهرة، مرجع سابق، ص 235.

(٢) المرجع السابق، ص 236.

(٣) رحيم حسن، مقالة بعنوان "تحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، د.ت، على شبكة الإنترنت [www.univ - dz/renaf/](http://www.univ-dz/renaf/)، تاريخ الإطلاع 14/5/2014، ص 82.

(٤) على مهرة، مرجع سابق، ص 237.

(٥) رحيم حسن، مرجع سابق، ص 81.

- ٦ . اعتماد سياسة ضريبية تحفز المدخرين على توجيه استثماراتهم نحو المشاريع الإنتاجية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية<sup>(١)</sup>.
- ٧ . تشجيع الشركات على الادخار من خلال إعفاء الجزء غير الموزع من الأرباح في شكل احتياطات، أو المشروعات التي تمول به من كل أو بعض الضرائب لمدة محددة<sup>(٢)</sup>.
- ٨ . تشجيع المصارف على الادخار من خلال تقديم عائد مجز على المدخرات بالإضافة إلى تحفيزات غير نقدية، كاستفادة من تمويل بفوائد ميسرة، والعمل على تحسين الخدمات، وضمان السرعة في الأداء<sup>(٣)</sup>.
- ٩ . انتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة، حيث يعتبر سعر الفائدة التصاعدي وفقاً لطول فترة الإيداع حافزاً للمدخرات، بحيث تكون مساوية لمعدل التضخم المتوقع<sup>(٤)</sup>.
- وترى الباحثة أن الاعتماد على الإغراء بسعر الفائدة المرتفع كحافز لزيادة المدخرات سياسة ادخارية خاطئة؛ وذلك لأن ارتفاع سعر

(١) على مهرة، مرجع سابق، ص 50.

(٢) المرجع السابق، ص 51

(٣) رحيم حسن، مرجع سابق، ص 81 - 82.

(٤) على مهرة، مرجع سابق، ص 50.

الفائدة ليس له دور في زيادة المدخرات في ظل مجتمع يحيطه الفقر الشديد، حيث إن انخفاض مستوى دخل الفرد يؤدي إلى ارتفاع الميل للاستهلاك، وبالتالي تقل المدخرات، خاصة في ظل النمو المتزايد للسكان، هذا بالإضافة إلى أن سعر الفائدة أحد أسباب التضخم فكلما زاد سعر الفائدة يزيد معدل التضخم.

١٠. من وسائل تحفيز الأفراد على إيداع أموالهم في المصارف إعطاؤها أولوية الاستثمار في المجتمعات المحلية فهذا يُطمئن الأفراد أن أموالهم موزعة في مشروعات تخدمهم وقريبة منهم<sup>(١)</sup>.

١١. زيادة معدل العائد على الودائع في البنوك الإسلامية يعتبر أحد العوامل الأساسية التي تجذب مدخرات الأفراد، تزيد من تدفق الودائع في المصارف الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

(١) عبد الحميد عبدالفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للتنمية للبحوث والتدريب، 1425 هـ - 2004 م، ط1 ص 126.

(٢) محمد عبدالمنعم أبو زيد، الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية، المجلد الرابع، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 1430 هـ - 2009 م، ص 449.

## المبحث الثاني: الادخار في ظل نظام المشاركة

### المطلب الأول: الموارد المالية في المصارف الإسلامية

إن المصارف الإسلامية من ضمن أهدافها تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال رأسمالها، ودورها كوسيط بين المدخرين والمستثمرين، حيث تعمل على تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية ثم توظيفها في صورة تمويل للمشروعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة والمرتبطة بمشروعات التنمية الاقتصادية.

أما عن آليات المصارف الإسلامية لتحقيق ذلك، فتتمثل في مواردها الذاتية والموارد الخارجية، التي تتمثل في المدخرات التي تعد العمود الفقري لميزانية المصارف وأساس عملها.

وتنقسم الموارد المالية للمصارف الإسلامية إلى موارد مالية داخلية (ذاتية)، وموارد مالية خارجية.

#### الفرع الأول: الموارد المالية الداخلية "الذاتية":

المقصود بها الموارد المالية المتاحة للاستثمار والتي يمتلكها المصرف، ويعتمد عليها المصرف الإسلامي في بداية نشأته، ثم يستمر دورها مع اتساع نشاطه، ويطلق عليها "حقوق الملكية"، وتتكون من رأس المال

والاحتياطات والأرباح غير الموزعة، بالإضافة إلى ما قد يتفق عليه من مخصصات<sup>(١)</sup>.

### أولاً: رأس المال:

هو " ما يدفعه المساهمون من أموال ليبدأ به المصرف نشاطه"<sup>(٢)</sup>. ولرأس المال دور في مرحلة التأسيس، وفي التمويل الأولى، والحماية من الخسارة<sup>(٣)</sup>.

ويشكل رأس المال نسبة ضعيفة من إجمالي المصادر المالية للمصارف بصفة عامة مقارنة بإجمالي الأموال المستخدمة في العمليات الاستثمارية، حيث تحتل الودائع المعبأة بأنواعها المختلفة النسبة الأكبر<sup>(٤)</sup>، لكنه في السنوات القليلة الماضية بدأت تتزايد نسبة رأس المال نظراً لطبيعة عمل المصارف الإسلامية، والتي يغلب عليها الاستثمارات طويلة الأجل [وإن لم يتحقق هذا حتى الآن في الواقع العملي]<sup>(٥)</sup>.

(١) عبد الحميد عبدالفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 111.

(٢) أبو بكر هاشم أبو بكر، التمويل بالمضاربة، مرجع سابق، ص 164.

(٣) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص 159.

(٤) رشيد درغال، دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، 2007م، ص 124.

(٥) أبو بكر هاشم أبو بكر، التمويل بالمضاربة، مرجع سابق، ص 164.

ونظراً لدخول المصرف الإسلامي في مجالات استثمارية متوسطة وطويلة الأجل لهذا لا بد أن تركز مصادر تمويله على موارد ثابتة، وهذا لا يتحقق إلا بارتفاع حجم موارده الداخلية [متمثلاً في رأس المال] (١)، بالإضافة إلى أنه كلما اتسع حجم رأس المال كلما أمكن تنويع المحافظ الاستثمارية، مما يقلل من احتمالات الخسارة (٢).

### ثانياً : الاحتياطات :

تتمثل في المبالغ التي يتم اقتطاعها من الأرباح الناتجة عن توظيف المصرف للأموال المتاحة لديه، وتعتبر حقاً من حقوق المساهمين، لذا يقوم المصرف الإسلامي باقتطاعها مما آل إلي المساهمين من صافى الأرباح وليس من صافى الأرباح ككل بما فيها أموال المودعين (٣)، وقد تكون في شكل احتياطي قانوني [ينص عليه القانون] أو احتياطي نظامي [ينص عليه النظام الأساسي للمصرف] أو احتياطي آخر [لمجابهة ظروف طارئة أو تحقيق أهداف مستقبلية] بهدف دعم المركز المالي وكسب ثقة المودعين (٤).

(١) محمد عبدالمنعم أبو زيد، مرجع سابق، ص 448.

(٢) رشيد درغال، مرجع سابق، ص 124.

(٣) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص 160.

(٤) أبو بكر هاشم أبو بكر، مرجع سابق، ص 165.

### ثالثاً: الأرباح المحتجزة (غير الموزعة):

تعرف بأنها الأرباح التي يتم احتجازها داخلياً لإعادة استخدامها لاحقاً لدعم المركز المالي للمصرف، ولا يدرج ضمن هذا البند الأرباح التي تقرر توزيعها، وذلك لمواجهة طوارئ غير متوقعة مستقبلاً، كحركات سحب غير عادية مثلاً<sup>(١)</sup>.

وقد تلجأ المصارف الإسلامية إلى تكوين بعض المخصصات لمقابلة مخاطر الاستثمار<sup>(٢)</sup>، والتي تستقطع من أرباح المصرف، وتحمل على حساب الأرباح والخسائر كمصروفات، ولا تمثل حقاً من حقوق الملكية، ويقوم المصرف بتكوينها لمواجهة المشاكل أو الخسائر التي قد تطرأ بسبب عدم السداد أو إعسار بعض الشركاء وغير ذلك من المخاطر<sup>(٣)</sup>، وإذا ما أُتيح توظيفه لحين الحاجة إليه فإن الأرباح التي تتولد لا تضاف إلى نصيب المساهمين وحدهم، ولكن تضاف لوعاء التوزيع الكلي الذي يوزع بين المساهمين والمودعين<sup>(٤)</sup>.

(١) رشيد درغال، مرجع سابق، 127.

(٢) محمد عبدالمنعم أبو زيد، مرجع سابق، ص 448.

(٣) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص 161 - 162.

(٤) عبدالحميد عبدالفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 117.

نجد أنه بسبب الطبيعة الاستثمارية المميزة للمصارف الإسلامية، والتي تتطلب دخوله في استثمارات متوسطة وطويلة الأجل والتي يجب أن تعتمد على موارد ثابتة تفرض عليها ضرورة أن تكون إجمالي حقوق الملكية بالنسبة لإجمالي الأصول أكبر منها في البنوك التقليدية؛ لهذا يجب أن تساهم بقدر أكبر من البنوك التقليدية في تعبئة الموارد المالية لتمويل التنمية<sup>(١)</sup>.

### الفرع الثاني: الموارد المالية الخارجية

وهي الموارد التي تتدفق إلى المصرف من أطراف غير المساهمين، وتمثل الجزء الأكبر من مصادر الأموال بالمصرف الإسلامي وتتمثل في: الودائع تحت الطلب، الودائع الادخارية، الودائع الاستثمارية، بالإضافة إلى القروض الحسنة من المؤسسات المالية<sup>(٢)</sup>.

### أولاً: الودائع تحت الطلب:

ويطلق عليها الحسابات الجارية وهي "المبالغ التي يودعها أصحابها في المصارف ويحق لهم سحبها كاملة في أي وقت شاءوا دون الحصول على عائد أو فائدة"<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد عبدالمنعم أبو زيد، مرجع سابق، ص 448.

(٢) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص 162.

(٣) محمد عبدالحميد الفقي، مرجع سابق، ص 136.

والتكليف الشرعي لهذه الودائع لا يخرج عن كونها قرضاً، واتفق القانون الوضعي مع هذا التكليف<sup>(١)</sup>، ويد البنك عليها يد ضمان؛ لأنه يخلطها بغيرها ويستثمر الجزء الأكبر منها<sup>(٢)</sup>، وإذا حدثت خسارة عند استثمار هذه الحسابات يتحملها المصرف الإسلامي وفي حالة الربح يحصل عليه بالكامل وفقاً لقاعدة "الخراج بالضمان"<sup>(٣)</sup>.

ولا يمكن للمصرف الإسلامي الاعتماد على أموال هذه الحسابات في التوظيف طويل الأجل، كما أن استخدامها في الأغراض قصيرة الأجل يجب أن يتسم بالحذر والحرص؛ حتى لا يتعرض البنك لصعوبات قد تهدد قدراته على الوفاء بالتزاماته نحو أصحاب هذه الحسابات<sup>(٤)</sup>.

### ثانياً: الودائع الادخارية:

تعرف أنها "حسابات يقوم أصحابها بفتحها لحفظ الأموال الزائدة على استهلاكهم الحالي وذلك بغرض ادخارها لظروف مقبلة، ويسمح لهم في العادة بالسحب منها في أي وقت مع ضمان ردها كاملة"<sup>(٥)</sup>.

(١) عبدالحميد عبدالفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 119.

(٢) رشيد درغال، مرجع سابق، ص 130.

(٣) عبدالحميد عبدالفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 120.

(٤) محمد عبدالحميد الفقي، مرجع سابق، ص 136.

(٥) رشيد درغال، مرجع سابق، ص 130.

يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل في عملياته الاستثمارية جزءاً منها – وبإذن من أصحابها – ويستحق صاحب الوديعة الادخارية ربحاً على وديعته بمقدار الجزء الذي تم تشغيله<sup>(١)</sup>. وتجمع هذه الودائع بين خصائص الودائع الجارية من حيث إمكانية السحب منها في أي وقت، وبين خصائص الحسابات الاستثمارية من حيث إمكانية توظيف جزء منها<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: الودائع الاستثمارية:

وتعرف " بالودائع لأجل لأن أصحابها لا يطالبون بها إلا عند حلول الأجل المتفق عليه مع البنك الذي يستفيد منها طيلة مدة إيداعها لديه في توظيفاته "<sup>(٣)</sup>.

وهي تمثل الوعاء الرئيسي الذي تتدفق من خلاله الأموال من أرباب الأموال إلى البنك الإسلامي؛ بغرض قيام البنك باستثمارها على أساس المضاربة<sup>(٤)</sup>.

ويوجد نوعان من هذه الحسابات: حسابات الاستثمار العامة، وحسابات الاستثمار المحددة [المخصصة] <sup>(٥)</sup>.

(١) عبدالحميد عبدالفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 122.

(٢) رشيد درغال، مرجع سابق، ص 140.

(٣) أبو بكر هاشم أبو بكر، التمويل بالمضاربة، مرجع سابق، ص 167.

(٤) عبدالحميد عبدالفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 123.

(٥) أبو بكر هاشم أبو بكر، التمويل بالمضاربة، مرجع سابق، ص 167.

**حسابات الاستثمار العامة:** وفيها يفوض العميل المصرف باستثمار وديعته في أي مجال من مجالات الاستثمار، ويتحدد الربح وفقاً لعائد الاستثمار ربحاً كان أو خسارة، وغالباً يكون أجل هذه الودائع بين ٣ : ٦ شهور وحتى العام، وأكثر من ذلك، كما أنها قابلة للتجديد، ولا يسمح بالسحب من رصيدها إلا بحلول الأجل المتفق عليه، إلا أن المصارف تتجاوز عن ذلك، وتسمح للعميل عادة بالسحب مقابل حصوله على أرباح أقل.

حسابات الاستثمار المحددة [المخصصة]: وفيها يقوم العميل بتحديد مشروع استثماري بعينه، ويودع أمواله للاستثمار في هذا المشروع، لكن في الواقع العملي فإن المصرف هو من يعرض المشروع المختار على المستثمرين بكافة تفاصيله، ويتحمل بعد ذلك المستثمرون كافة مخاطر هذا المشروع، ولا يتعدى دور المصرف في ذلك أكثر من مدير للمشروع، فيكون وكيلاً للمودعين في إدارة ومتابعة وتنفيذ المشروع مقابل عمولة إما بنسبة من أرباح المشروع أو مبلغ محدد.

#### رابعاً: شهادات الاستثمار:

"تعتبر هذه الشهادات مكملة لحسابات الاستثمار، وقد قامت المصارف الإسلامية في العديد من الدول بإصدارها لتجميع موارد مالية تتميز

بالاستقرار نسبياً، وتصلح لتمويل عمليات استثمارية متوسطة وطويلة الأجل" (١).

هناك مجموعة من الاعتبارات مستمدة من طبيعة المصارف الإسلامية تزيد من قدرتها على تجميع وتعبئة الموارد المالية والمدخرات التي تتلاءم مع تمويل التنمية من أهمها (٢):

- أنها تقدم البديل الإسلامي للمعاملات المصرفية، لذلك فهي قادرة على استقطاب مدخرات الأفراد الذين يتحرجون من التعامل مع المؤسسات الربوية؛ لعدم تمشيها مع الشريعة الإسلامية، لهذا يلجأ هؤلاء الأفراد إلى الاكتناز.
- دورها في نشر الوعي الادخاري الإسلامي، يؤدي إلى خلق طبقة جديدة من صغار المدخرين.
- معدل العائد الناتج عن استثمار وتوظيف مواردها يفترض نظرياً أن يكون أعلى من معدلات الفائدة في المصارف التقليدية نتيجة قيامها بتوظيف مواردها في أنشطة استثمارية.

(١) عبد الرحمن يسرى أحمد، النقود والفوائد والبنوك، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 1420 هـ - 2000م، د. ط، ص 301.

(٢) محمد عبدالمنعم أبو زيد، مرجع سابق، ص 449 - 451.

■ تجميعها للموارد المالية ذات طبيعة طويلة الأجل حتى تستطيع تمويل مشاريع التنمية، وهذا يستوجب أن تشكل الودائع طويلة الأجل نسبة كبيرة من جملة الودائع، ويجب أن تكون هذه الموارد ذات طبيعة مخاطرة، أي لديها الاستعداد لتحمل مخاطر الاستثمار المتوقعة وذلك في ضوء العلاقة التي تربط المصرف بمودعيه [عقد المضاربة المطلقة]، وفيها يتحمل المصرف مع المودع نتائج العمليات الاستثمارية ربحاً كانت أو خسارة، وأيضاً في ضوء العلاقة بين المصرف والمستثمرين [عقد مضاربة مقيد أو مشاركة]، وفيها يتحمل المصرف أيضاً مع المستثمر نتائج العمليات.

### الطلب الثاني: تأثير معدل الربح في جذب المدخرات

إن المصارف الإسلامية تعمل على تجميع مواردها المالية من المدخرين وأصحاب الفوائض المالية، على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ومن الطبيعي أن المدخر الذي يريد استثمار أمواله بالمشاركة ينتظر عائداً على استثمار أمواله، والعائد هنا (ربح) وليس (فائدة ثابتة)، ويتحدد مقدار الربح وفقاً لنجاح المشروع الاستثماري، لذا فهو يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنشاط الإنتاجي، ومن الطبيعي أن أي شخص يريد استثمار مدخراته سيجد حافزاً أكبر كلما توقع ربحاً أعلى، وحيث إن معدلات

الأرباح في إطار آلية المشاركة تتغير بمرونة أكبر من أسعار الفائدة في إطار آلية التمويل بالفائدة؛ لهذا نجد أن أسلوب المشاركة الذي تمارسه المصارف الإسلامية أكثر قدرة على جذب المدخرات لأغراض الاستثمار ودعم التنمية الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

كما إنه من العوامل التي تؤثر في تعبئة الودائع الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية هو مقارنة العملاء بين الدخل المضمون على الوديعة الآجلة (الفائدة) لدى المصرف التقليدي، والدخل المحتمل غير المضمون (الربح) للوديعة الاستثمارية لدى المصرف الإسلامي، وهذا الأمر يتوقف على أمرين هما: نضج الوعي العقائدي الإسلامي، نجاح المصارف الإسلامية في توظيف الأموال على أساس نظام المشاركة، وقد كان لارتفاع معدلات الربح الموزعة على المودعين والمساهمين في السنوات الأولى من إنشاء المصارف الإسلامية دور هام في زيادة الموارد المالية<sup>(٢)</sup>.

إن المصارف الإسلامية بما تقدمه من عائد حلال على الادخار يحفز الأفراد على الادخار في المصارف الإسلامية خاصة فئة صغار المدخرين، حيث يحجم الكثير منهم عن الادخار عن طريق المصارف الربوية، ويفضلون

(١) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص 277.

(٢) عبدالرحمن يسرى، النقود والفوائد والبنوك، مرجع سابق، ص 306.

اكتناز أموالهم، وبهذا نجد أن جانباً من الادخار لا يجد سبيله إلى الجهاز المصرفي، وهذا يؤكد أفضلية المصارف الإسلامية على المصارف الربوية في مجالات الارتفاع بمستوى الادخار القومي<sup>(١)</sup>. كما أنه من العوامل التي تزيد من قدرة المصارف الإسلامية على تعبئة المدخرات، قدرة نظام التمويل بالمشاركة على تأمين العدالة بين المستثمر والمدخر، حيث لا يطمئن أي منهما إلى معدل عائد مسبق، بل يشارك في المخاطرة، وفي نتيجة العمل كما أنه يستبعد التقلب المضلل بين أنصبة المدخرين وأنصبة المنظمين، مثل ما يعانيه المدخر في حالة انخفاض الفائدة وارتفاع الربح<sup>(٢)</sup> وهذا يحفز المدخرين على تعبئة مدخراتهم للدخول في استثمارات عن طريق نظام المشاركة عنه في حالة نظام الفائدة، الذي يضمن للمدخر عائداً محدداً مسبقاً (الفائدة) وقد تكون الفائدة منخفضة عن الربح المحقق فعلاً.

بالرغم من التأثير الإيجابي لمعدل الربح في جذب وتعبئة المدخرات، إلا أنه توجد عقبات أمامه، حيث إن السلطة المركزية تحد من ارتفاع معدلات الربح في المصارف الإسلامية، ففي فترات ارتفاع أرباح المصارف الإسلامية

(١) محمد عبدالحميد الفقى: مرجع سابق، ص 300.

(٢) محمد عمر شابرا، مرجع سابق، ص 155.

تقوم بالتنسيق بين معدلات الربح الموزعة من هذه المصارف ومعدلات الفائدة الجارية تجنباً لإعادة توزيع الموارد النقدية في غير صالح المصارف التقليدية، وإمكانية تعرضها لأزمات نقص السيولة، وفي حالة انخفاض أرباح المصارف الإسلامية لا تهتم السلطة المصرفية المركزية، وفي أحيان أخرى يتم اتخاذ سعر الفائدة دليلاً لتحديد نسبة ربح المصرف الإسلامي في عمليات المراجعة، مما نتج عنه تقارب معدل الربح مع معدل الفائدة<sup>(١)</sup>.

---

(١) عبدالرحمن يسرى أحمد، النقود والفوائد والبنوك، مرجع سابق، ص 307.

## المبحث الثالث: الادخار في ظل نظام الفائدة

### المطلب الأول: الموارد المالية في المصارف التقليدية

تعمل المصارف التقليدية كمؤسسات مالية على استقطاب الودائع والمدخرات من المصادر المختلفة، لاستخدامها في التوظيف بمختلف المجالات، وكلما زاد حجم الودائع في المصارف زادت قدرتها على التوظيف والتمويل لمختلف القطاعات.

ومن أهم مصادر الأموال في المصارف التقليدية<sup>(١)</sup>:

- ١ . حقوق الملكية [ رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة ] .
- ٢ . الأموال المودعة لدى المصرف من الأفراد أو المؤسسات المختلفة .
- ٣ . الأموال التي يقترضها المصرف من المصرف المركزي أو المصارف الأخرى .

### الفرع الأول : الموارد الداخلية ( الذاتية )

يطلق عليها حقوق الملكية، وتبدأ برأس مال المصرف ثم يضاف إليه ما يحتجز من أرباح وما يحدد من احتياطيات، بالإضافة لما يتفق عليه من المخصصات .

(١) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص 87.

## أولاً: رأس المال

وهو " ما يدفعه المساهمون من أموال ليبدأ به المصرف نشاطه " كما سبق تعريفه، وأية إضافات مستقبلية تطراً عليه تكون عن طريق إصدار أسهم جديدة للاكتتاب، وبه يتم تأسيس المصرف، وإيجاد الكيان الاعتباري له، وتجهيزه بتوفير كافة المستلزمات اللازمة من موظفين وأثاث ومعدات<sup>(١)</sup>. ويمثل خط الدفاع الأول للمصرف التقليدي، وعامل ضمان بالنسبة للمودعين، لكن حجم رأس المال إلى مجموع موارد المصرف يمثل نسبة متواضعة للغاية؛ نظراً لأن العرف السائد أن المصرف التجاري (التقليدي) يعتمد أساساً على أموال الغير (الودائع)، بالإضافة إلى أن كبر حجمه يترتب عليه التزامات سنوية على المصرف في شكل عائد مجز للمساهمين، حتى لا تتعرض القيمة السوقية لأسهم المصرف للانخفاض مما يؤثر سلبياً على المصرف<sup>(٢)</sup>.

## ثانياً: الاحتياطيات :

هي مبالغ يتم حجزها من الأرباح السنوية بهدف تقوية ودعم المركز المالي للمصرف والمحافظة على رأس المال، والتغلب على الخسائر مستقبلاً،

(١) المرجع السابق، ص 89.

(٢) محمد عبدالحميد الفقى، مرجع سابق، ص 275.

وتعتبر عاملاً من عوامل الضمان بالنسبة للمودعين، وتتنوع أشكالها فمنها الاحتياطي القانوني، واحتياطي طوارئ، وقد يتم تجنب احتياطات بمسميات مختلفة زيادة في دعم المركز المالي خاصة عند تحقيق أرباح عالية<sup>(١)</sup>، وهناك الاحتياطي السري (المستر)، والذي قد يلجأ إليه أعضاء مجلس الإدارة عن طريق تقدير أصول المصرف بأقل من قيمتها الحقيقية، أو المبالغة في قيمة الخصوم؛ وذلك لدرء الأخطار المستقبلية أو لإخفاء أرباح كبيرة يكون قد حققها المصرف، وهذا النوع غير جائز شرعاً لما يشوبه من الغش لأنه يؤدي إلى حرمان المساهمين من الحصول على الأرباح الحقيقية<sup>(٢)</sup>، وتعتبر الاحتياطات مصدراً مهماً للتمويل نظراً للمرونة التي يتميز بها هذا المصدر عن رأس المال، حيث يمكن الإضافة إليه والخصم منه سنوياً<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً: الأرباح المرحلة:

هي " أرباح محتجزة من الأرباح المحققة والمقرر ترحيلها إلى السنة القادمة لأغراض اقتصادية ومالية"<sup>(٤)</sup>.

(١) المرجع السابق، ص 275.

(٢) رشيد درغال، مرجع سابق، ص 126 - 127.

(٣) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص 90.

(٤) محمد عبدالحميد الفقى، مرجع سابق، ص 275.

## رابعاً: المخصصات:

هي مبالغ تقتطع من الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، وتحمل على الأرباح مثل المصروفات والخسائر، كما إنها لا تعتبر حقاً من حقوق الملكية؛ لأنها تعتبر تكلفة أو إنفاقاً لم يصرف بعد، من أمثلتها: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، مخصص الإهلاك... (١).

## الفرع الثاني: الموارد الخارجية

وتتمثل في الودائع المصرفية، والتي تعتبر أهم مصادر التمويل الخارجية، فهي الركيزة التي تعتمد عليها المصارف في كل نشاطاتها التمويلية والتوظيفية (٢).

ويمكن تصنيفها إلى:

### أولاً: ودائع تحت الطلب (الودائع الجارية):

هي " الأموال التي يودعها عملاء المصرف في حساباتهم الجارية لدى المصرف ولهم الحق في السحب منها في أي وقت " (٣).

(١) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص 91.

(٢) رشيد درغال، مرجع سابق، ص 127.

(٣) محمد عبدالحميد الفقى، مرجع سابق، ص 276.

ولا يدفع المصرف عليها أية فوائد إلا في بعض الحالات الاستثنائية إذا كان مقدار الوديعة الجارية كبيراً<sup>(١)</sup>، وتمثل هذه الودائع العمود الفقري للمصرف لاستخدامها في توفير السيولة المطلوبة، وفي توظيف جزء منها بدون تكلفة، لهذا تسعى المصارف التقليدية لزيادة نسبتها<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: ودائع التوفير:

هي ودائع تودع لدى المصارف التقليدية مقابل الحصول على فائدة محددة مسبقاً، ويحصل أصحابها على دفاتر تقيد فيها حركات الإيداع والسحب منها، ويجوز للعميل السحب والإيداع متى شاء<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً: الودائع الثابتة:

#### وتصنف إلى:

١ - ودائع لأجل: هي "الودائع التي لا يسمح لمودعها السحب منها إلا بعد انقضاء فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها بين المصرف والمودع تمتد من أسبوع إلى خمس سنوات مقابل فائدة يدفعها المصرف للمودع إما بشكل دوري أو في نهاية أجل الإيداع"<sup>(٤)</sup>.

(١) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص 93

(٢) محمد عبدالحميد الفقى، مرجع سابق، ص 276.

(٣) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص 94.

(٤) المرجع السابق، ص 93.

٢ - ودائع بإخطار: هي ودائع لا يحق لمودعها السحب منها جزئياً أو كلياً إلا بعد إخطار المصرف بمدة يحددها المصرف مقدماً وإلا سقط حق المودع في الفائدة<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً: قروض من المصرف المركزي أو المصارف الأخرى:

يتم اللجوء إلى الاقتراض من المصارف الأخرى أو من البنك المركزي (بصفته المقرض الأخير) في حالات الضرورة مثل نقص السيولة وتكون هذه القروض مقابل فائدة محددة مسبقاً، وتشكل نسبة بسيطة من مجموع موارد المصرف التقليدي<sup>(٢)</sup>.

#### خامساً: سندات الدين الطويل الأجل:

"هي من المصادر الحديثة للتمويل، ويصدرها المصرف التقليدي، وبيعها للجمهور والمؤسسات، ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة"<sup>(٣)</sup>.

ويعتبر الأساس الذي تعتمد عليه المصارف التقليدية في تعبئة الموارد المالية (المدخرات) هو سعر الفائدة، كما إنها تلجأ إلى أساليب إغرائية في جلب الموارد المالية كاستحداث نظم إيداع حديثة مثل الميزة التأمينية

(١) محمد عبدالحميد الفقى، مرجع سابق، ص 277.

(٢) المرجع السابق، ص 277.

(٣) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص 95.

للودائع بالإضافة لتحسين مستوى الخدمات المصرفية فيها عن طريق حسن اختيار الموظفين التي ترتبط وظائفهم بالتعامل مع العملاء مباشرة، من حيث التعليم والخبرة والمعاملة الراقية، بالإضافة إلى إنها تعمل على زيادة الوعي المصرفي؛ حتى يسهل مهمتها في تعبئة الموارد المالية وتنميتها<sup>(١)</sup>. نستخلص مما سبق أن رأس مال المصرف التقليدي لا يشكل إلا نسبة صغيرة من الأموال التي يقوم بتوظيفها، وتعتبر الودائع الجارية أهم مورد خارجي للمصرف التقليدي من حيث السيولة، لكنها تحد من قدرته على التوسع في منح القروض والاستثمار المصرفي، لكنه يمكنه استخدامها في منح قروض قصيرة الأجل، في حين أن الودائع الثابتة تمكنه من التوسع في منح الائتمان. ونجد أن طبيعة العلاقة بين المودعين والمصرف التقليدي هي علاقة دائن بمدين، وتقوم المصارف التقليدية بدور الوسيط بين المدخرين كفاءة مستقلة والمستثمرين كفاءة أخرى.

(١) رشيد درغال، مرجع سابق، ص 147 - 148.

## المطلب الثاني: تأثير سعر الفائدة على جذب المدخرات

إن سعر الفائدة يستخدم كآلية لجذب المدخرات في ظل نظام الفائدة، وقد اختلف الاقتصاديون في مدى ضرورة سعر الفائدة لزيادة المدخرات .

ففي المدرسة الكلاسيكية: يرى الكلاسيك وجود علاقة طردية بين الادخار (عرض رأس المال) وسعر الفائدة، حيث إن سعر الفائدة عند الكلاسيك يمثل ثمن الادخار<sup>(١)</sup>.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن سعر الفائدة هو العامل المحدد لكمية المدخرات

لذا فإن ارتفاع سعر الفائدة يزيد من الادخار، وانخفاضه يقلل من الادخار.

أما في نظرية كينز: يرى كينز ضعف بل انعدام العلاقة الموجبة بين سعر الفائدة وحجم المدخرات كما قال الكلاسيك، بل قد تكون في بعض الأحيان علاقة عكسية، فالأفراد لا يدخرون لمجرد الحصول على فائدة، وإنما هناك عوامل أخرى تحدد حجم المدخرات يأتي على رأسها مستوى دخل الفرد، حيث إن الدخل هو المحدد الرئيسي لكل من الاستهلاك والادخار،

(١) أميرة عبداللطيف مشهور، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، ج.م.ع، 1411هـ - 1991م، ط١، ص 182.

فلا يمكن وجود استهلاك أو ادخار دون وجود دخل يوزع عليهما، وبالتالي لا يمكن زيادة أي منهما إلا بزيادة الدخل، وذلك بفرض ثبات إحداهما<sup>(١)</sup>.

ويرى كينز أن الاستثمار هو الذي يؤدي تلقائياً إلى الادخار، من خلال ما يحدثه الاستثمار من تغيير في الدخل، فهو يرفض القول إن زيادة الاستثمار تكون من خلال زيادة الادخار بل يرى العكس أن الاستثمار هو المحدد الأساسي للادخار، أي أن القول بأن سعر الفائدة يعتبر الحافز على تنشيط الادخار في الدول النامية لن يكون له أي تأثير موجب، حيث إن سعر الفائدة المرتفع لن يزيد من الادخار في حالة انخفاض مستوى الدخل وزيادة الميل الاستهلاكي<sup>(٢)</sup>، فالمجتمعات الأعلى دخلاً هي الأكثر قدرة على الادخار تماماً كما هو الحال مع الأفراد، كما أن الميل للاستهلاك مرتفع لدى الطبقات منخفضة الدخل، مما يجعل الميل للادخار بالتالي منخفضاً<sup>(٣)</sup>.

(١) أحمد عبدالموجود محمد عبداللطيف، محددات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010م، د.ط، ص 63 - 64.  
 (٢) أشرف محمد عبدالسلام محمد، "تأثير إلغاء سعر الفائدة على الاقتصاد الإسلامي"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق - جامعة القاهرة، 2011 م، ص 343.  
 (٣) عبدالرحمن يسرى أحمد، النقود والفوائد والبنوك، مرجع سابق، ص 260.

وجاءت نظرية جديدة تدافع عن سعر الفائدة ودوره في تعبئة المدخرات، ولكن سعر الفائدة الحقيقي وليس النقدي، والذي يساوى السعر النقدي للفائدة مطروحاً منه معدل التضخم، وبالرغم من أن هذا الفرض لقي قبولاً وتأييداً في الدراسات الخاصة بالبلدان المتقدمة لكنه لم يلق نفس القبول في الدراسات الخاصة بالبلدان النامية، كما أنه قد ثبت من دراسات أخرى سابقة عدم وجود علاقة مباشرة بين سعر الفائدة الحقيقي والادخار<sup>(١)</sup>.

"وتشير الدلائل الإحصائية إلى عدم وجود ترابط إيجابي كبير بين الفائدة والادخار، ويؤكد "سامولسن" P. SAMUELSON ذلك بقوله: إن بعض الناس يقلل ادخارهم بدل أن يزيد حينما تزيد أسعار الفائدة، وإن كثيراً من الناس يدخرون المبلغ نفسه تقريباً بغض النظر عن مستوى سعر الفائدة"<sup>(٢)</sup>.

فالادخار موجود سواء وجدت الفائدة أم لم توجد، فالادخار قد يكون لأسباب أخرى غير الفائدة مثل ادخار الشباب للشيوخ، وادخار الأب لأولاده، وادخار المستهلك لشراء بعض السلع مرتفعة الثمن<sup>(٣)</sup> بالإضافة

(١) المرجع السابق، ص 261 - 264.

(٢) عبدالحميد الغزالي، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، مركز الاقتصاد الإسلامي - المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، د. ت، د. ط، ص 20.

(٣) أحمد عبدالموجود محمد عبداللطيف، مرجع سابق، ص 72 - 73.

إلى ادخار الأفراد بهدف مساعدة أسرهم على تحسين مستواها المعيشي<sup>(١)</sup>.

كما أن شركات المساهمة تقوم بالادخار عن طريق احتجاز جزء من أرباحها، وعدم توزيعها على المساهمين، ليس بهدف الحصول على فائدة؛ ولكن بهدف استثمار هذا الجزء في مشروعاتها أو المحافظة على معدل سنوي منتظم للربح في حالة حدوث أي سنين كاسدة للربح<sup>(٢)</sup>. هناك من يقول إن سعر الفائدة المرتفع يغري على الادخار، لكنه مهما زاد سعر الفائدة لن يستطيع أن يلاحق المعدل السريع للتضخم (ارتفاع الأسعار)؛ لأن زيادة سعر الفائدة تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، مما يعنى ارتفاع مستوى الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود المدخرة، مما يُحتم زيادة أخرى في قيمة الفائدة؛ حتى تعوض النقص في قيمة رأس المال المدخر، وإلا لن يكون هناك معنى للادخار، وهكذا ندور في حلقة مفرغة<sup>(٣)</sup>.

(١) رفیق المصري، مصرف التنمية الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1407 هـ - 1987م، ط3، ص236.

(٢) أشرف محمد عبدالسلام محمد، مرجع سابق، ص 344.

(٣) المرجع السابق، ص 345.

كما أن معدلات الفائدة المنخفضة تضر بالمدخرين الذين يستثمرون أموالهم في المصارف التقليدية، من خلال حصولهم على عائد هزيل، مما يؤدي إلى زيادة التفاوت في الدخل والثروة، كما نجد أن معدلات الفائدة المنخفضة لم تكن نتيجة لقوى السوق، ولكن بسبب الأوامر الإدارية والسياسات النقدية من قبل البنك المركزي<sup>(١)</sup>.

بالإضافة إلى أن الكثيرين في المجتمعات المسلمة لا يؤثر عليهم سعر الفائدة كحافز على الادخار لبعدهم عن التعامل الربوي<sup>(٢)</sup>.

(١) محمد عمر شابرا، مرجع سابق، ص 158 - 159.

(٢) محمد عبدالحميد الفقى، مرجع سابق، ص 300.

## المبحث الرابع: مقارنة بين كفاءة المصارف الإسلامية

### والمصارف التقليدية في تعبئة المدفوعات

#### المطلب الأول: مقارنة بين الموارد المالية في المصارف الإسلامية

#### والمصارف التقليدية

الفرع الأول: مقارنة الموارد المالية الداخلية بين المصارف الإسلامية

#### والمصارف التقليدية

الموارد المالية الداخلية كما سبق الذكر تتمثل في رأس المال،

الاحتياطيات، الأرباح المرحلة غير الموزعة.

أولاً: بالنسبة لرأس المال:

تتفق كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في أن لكل منهما

رأس مال ضروري لبدء النشاط واستمراره، ويعتبر عامل ضمان

للمودعين؛ حيث يتحمل الخسائر التي يتعرض لها المصرف، فيمتصها

لحين تعبئة الموارد المناسبة لتغطيتها بجانب دوره التمويلي في الفترة

الأولى من عمر المصرف.

إلا أن أهمية رأس المال تزداد في المصارف الإسلامية عنه في المصارف

التقليدية نتيجة زيادة مخاطر الاستثمار، حيث تقوم المصارف الإسلامية

بتوظيف مواردها عن طريق التمويل بالمشاركة والمضاربة وتتميز أنها استثمارات طويلة الأجل، لهذا فهي تحتاج إلى موارد طويلة الأجل<sup>(١)</sup>، بالإضافة إلى عدم إمكان اعتماد المصرف الإسلامي في الاستثمار على ودائع العملاء خاصة في بداية تشغيله، نظراً لميل هذه الودائع أن تكون قصيرة الأجل<sup>(٢)</sup>، لهذا يجب أن تزداد نسبة رأس المال في المصارف الإسلامية، حتى تستطيع القيام بالاستثماراً طويل الأجل بما يحقق التنمية الاقتصادية، أما المصرف التقليدي لا يعتد برأس المال كمصدر من مصادر التمويل، حيث يعتمد عليه فقط خلال فترة الإنشاء الأولى في إعداد التجهيزات الثابتة والأولية للمصرف، وبعد ذلك يعتمد على موارده الخارجية لتمويل أنشطته، وتحقيق أرباح.

كما يختلف إصدار رأس المال في المصارف التقليدية عن المصارف الإسلامية، حيث إنه في المصارف التقليدية يتم إصداره في شكل أسهم عادية وأسهم ممتازة، أما في المصارف الإسلامية يتم إصداره في شكل أسهم عادية، لأن الأسهم الممتازة غير جائزة شرعاً<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص 234.

(٢) محمد عبدالحميد الفقي، مرجع سابق، ص 282.

(٣) عبدالحميد عبدالفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 113.

## ثانياً: بالنسبة للاحتياطيات :

تستقطع الاحتياطيات في المصارف التقليدية من صافى ربح المصرف، أما في المصارف الإسلامية تستقطع من نصيب المساهمين فقط من الأرباح وليس من صافى ربح المصرف الذي يشتمل على أرباح المودعين والمساهمين؛ وذلك لأن علاقة المودع بالمصرف محددة بمدة الوديعة، وقد تتوقف بسحبه لوديعته الاستثمارية، لهذا ليس من العدالة أن تستقطع الاحتياطيات من نصيب المودعين، لأن الاحتياطيات تمثل أرباحاً محتجزة لتدعيم المركز المالي للمصرف في السنوات المقبلة<sup>(١)</sup>.

قد تلجأ المصارف التقليدية إلى تكوين الاحتياطي المستتر (السري)، بينما يستحيل تكوينه في المصارف الإسلامية لتعارضه مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

## ثالثاً: بالنسبة للأرباح المحتجزة:

لا يوجد اختلاف بين المصارف الإسلامية والتقليدية فيها، حيث إنه بإمكان كل منهما الاحتفاظ بقدر من الأرباح لتقوية المركز المالي للمصرف.

(١) محمد عبدالحميد الفقى، مرجع سابق، ص 283.

## الفرع الثاني: مقارنة الموارد المالية الخارجية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

إن الموارد المالية الخارجية للمصارف الإسلامية تقتصر على ودائع متعامله فقط بأنواعها المختلفة، نظراً لعدم مشروعية حصوله على قروض بفائدة سواء من المصرف المركزي أو من المصارف التقليدية الأخرى كما في المصارف التقليدية<sup>(١)</sup>.

كما أن علاقة المصرف بمودعيه تختلف في المصرف الإسلامي عن المصرف التقليدي، ففي المصرف التقليدي تكون العلاقة بينهما علاقة دائن (المودع) بمدين (المصرف)، وفيها يحصل المودع على فائدة محددة مسبقاً، تحدد بنسبة من أصل مبلغ الوديعة، أما في المصرف الإسلامي تكون العلاقة بينهما علاقة عقد مضاربة وفيها يكون صاحب الوديعة (رب المال)، والمصرف (المضارب)، وفيها يسلم المودع مبلغ الوديعة إلى المصرف، ويوكله في إدارة استثمارها، على أن يكون الربح مشاعاً بينهما بنسبة محددة مقدماً من الأرباح، وليس من مبلغ الوديعة، وفي حالة

(١) المرجع السابق، ص 283.

الخسارة يتحملها صاحب الوديعة، طالما لم يثبت تقصير المصرف في الإدارة ويخسر المصرف عمله وجهده<sup>(١)</sup>.

### أولاً: بالنسبة للودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)

لا تختلف في المصرف الإسلامي عن المصرف التقليدي، من حيث أن كليهما يضمن أصل الوديعة، ويلتزم المصرفان بردها عند الطلب دون أن يُدفع للمودع أي عائد عليها<sup>(٢)</sup>، إلا أن هناك بعض المصارف التقليدية تعطي عليها فوائد كآلية مستخدمة في مجال المنافسة لتعبئة الموارد<sup>(٣)</sup>. بالنسبة للمصارف التقليدية تمثل هذه الودائع المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه في تنفيذ سياستها التمويلية من خلال التوسع في نشاط الإقراض المصرفي<sup>(٤)</sup>، وتقوم بتمويل عمليات قصيرة الأجل وفقاً لطبيعة هذه الحسابات<sup>(٥)</sup>، وتعتبر هذه الودائع أهم مصدر من مصادر الأموال الخارجية للمصرف التقليدي وتمثل نسبة كبيرة من إجمالي الموارد<sup>(٦)</sup>، لكنها في

(١) المرجع السابق، ص 284.

(٢) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص 232.

(٣) رشيد درغال، مرجع سابق، ص 155.

(٤) المرجع السابق، ص 159.

(٥) عبد الحميد عبدالفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 120.

(٦) رشيد درغال، مرجع سابق، ص 155.

المصارف الإسلامية لا تمثل أهمية مقارنة بالودائع الاستثمارية والادخارية، وتمثل نسبة صغيرة من إجمالي الموارد<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: بالنسبة للودائع الادخارية

في المصرف التقليدي يستحق صاحب الوديعة الادخارية فائدة محددة مسبقاً حسب قيمة الحساب ومدته، ويلتزم المصرف بردها عند الطلب بجانب الفوائد المستحقة<sup>(٢)</sup>.

أما في المصرف الإسلامي فإن صاحب الوديعة الادخارية يستحق ربحاً في حال تحققه (حيث إن العائد احتمالي ويتوقف على نتيجة الاستثمار) وذلك بمقدار الجزء الذي تم استثماره<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً: بالنسبة للحسابات الاستثمارية

يقابلها الودائع الآجلة في المصارف التقليدية، وتلتزم المصارف التقليدية برد هذه الودائع إلى المودع مع عائد يتمثل في الفائدة المحددة مسبقاً حسب قيمة الوديعة ومدتها<sup>(٤)</sup>، أما المصارف الإسلامية لا تضمن رد أصل الوديعة الاستثمارية، والعائد عليها احتمالي غير مضمون، ويحدد

(١) عبد الحميد عبدالفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 121.

(٢) رشيد درعال، مرجع سابق، ص 158.

(٣) عبد الحميد عبدالفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 122.

(٤) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص 232.

حسب نتيجة الاستثمار (ربحاً أو خسارة)، وتعتبر أهم مصادر الموارد المالية الخارجية وتشكل نسبة كبيرة من إجمالي الودائع في المصارف الإسلامية<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثاني: مقارنة بين تأثير كل من معدل الربح وسعر الفائدة على جذب المدخرات

أولاً: في حالة ارتفاع سعر الفائدة أو معدل الربح

كما سبق أن ذكرنا إن سعر الفائدة في ظل التمويل بالفائدة لا يؤثر كحافز على تنشيط الادخار في الدول النامية، حيث إن سعر الفائدة المرتفع لن يزيد من الادخار في حالة انخفاض مستوى الدخل، وزيادة الميل الاستهلاكي، بالإضافة لعدم وجود ترابط إيجابي بين الفائدة والادخار؛ حيث إن الادخار يكون لأسباب أخرى غير الفائدة سبق توضيحها في المبحث السابق.

كما نجد أن ارتفاع سعر الفائدة قد يغري على الادخار في البداية لكنه يؤدي إلى زيادة معدل التضخم؛ لما يسببه من ارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالي ارتفاع مستوى الأسعار مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية

(١) رشيد درغال، مرجع سابق، ص 156 - 157.

للقود المدخرة، فلا يشعر المدخر بأي تحسن في مستوى معيشته، ولن يكون هناك أي معنى للادخار.

في المقابل نجد أن الشخص الذي يقوم بإيداع مدخراته في المصارف الإسلامية لاستثمارها من خلال صيغة التمويل بالمشاركة سوف يجد حافزاً أكبر على الادخار كلما توقع ربحاً أعلى، وهذا يتوقف على نجاح المصارف الإسلامية في توظيف الأموال عن طريق التمويل بالمشاركة والمفترض نظرياً أن تحقق المصارف الإسلامية معدلات أرباح مرتفعة في ظل التمويل بالمشاركة لأنه يرتبط بالاستثمار الإنتاجي الحقيقي، وهذا بالتالي يعود على المودعين (المدخرين)، هذا بالإضافة إلى أن معدلات الأرباح في إطار آلية المشاركة تتغير بمرونة أكبر من أسعار الفائدة نظراً لتدخل المصرف المركزي أحياناً في أسعار الفائدة.

**ثانياً:** في حالة انخفاض سعر الفائدة أو معدل الربح

إن معدلات الفائدة المنخفضة تضر بالمدخرين الذين يستثمرون أموالهم في المصارف التقليدية، حيث يحصلون على عائد هزيل، وهذا يزيد من التفاوت في الدخل والثروة. أما في حالة انخفاض معدل الربح فإن الأمر يتوقف على مدى نضج الوعي العقائدي لدى الأفراد، قد يتأثر بعض الأفراد في هذه الحالة خاصة في ظل مقارنتهم بين سعر الفائدة لدى

المصارف التقليدية والدخل المحتمل غير المضمون (الربح)، لكن نجد أن هناك نسبة من المتعاملين تحركهم دوافع إسلامية نظراً لزيادة الوعي العقائدي لديهم ولا يتأثرون بانخفاض معدل الربح عن سعر الفائدة في المصارف التقليدية.

**ثالثاً: العدالة في توزيع العائد سواء معدل الفائدة أو معدل الربح**

في المصارف الإسلامية يشترك كل من المصرف والعميل (المدخر) في تحمل نتيجة النشاط الاستثماري سواء كان ربحاً أو خسارة، وهذا بالتالي يحقق العدالة بينهما فلا يطمئن أي منهما إلى معدل عائد مسبق بل يشارك في المخاطرة وفي نتيجة الأعمال، بالإضافة إلى أنه يستبعد التقلب المضلل بين أنصبة المدخرين وأنصبة المنظمين، مثل ما يعانيه المدخر في حالة انخفاض الفائدة وارتفاع الربح، وهذا يحفز المدخرين على تعبئة مدخراتهم في المصارف الإسلامية لاستثمارها عن طريق التمويل بالمشاركة، عنه في المصارف التقليدية في ظل التمويل بالفائدة، حيث يضمن المدخر فيها عائداً محدداً مسبقاً (الفائدة) وقد يكون منخفضاً في حين أن الربح مرتفع.

كما إن العلاقة الإيجابية بين المدخر وجهة ادخاره (المصرف الإسلامي) والتي تعتبر علاقة مشاركة بالأموال وليست علاقة دائن بمدين كما في

المصارف التقليدية تجعل المدخر مطمئناً على أمواله، ونظراً لعدم وجود حد معين لنسبة توزيع العائد فإن هذا سيكون دافعاً للجميع لبذل أقصى جهد لتحقيق أكبر معدل ربح، وفي حالة الخسارة لن يتذمر صاحب المال أو يشكو بل سوف يقنع طالما لا توجد شبهة تقصير، وقد تكون هذه الخسارة دافعاً قوياً لدراسة مواطن الضعف وأسباب الخسارة لتفاديها مستقبلاً<sup>(١)</sup>.

رابعاً: مدى مشروعية العائد سواء كان معدل الفائدة أو معدل الربح إن المصارف الإسلامية بما تقدمه من عائد حلال على الادخار يحفز الأفراد على الادخار في المصارف الإسلامية، حيث إن بعض الأفراد خاصة فئة صغار المدخرين قد يحجم عن الادخار في المصارف التقليدية لشبهة الربا في سعر الفائدة، ويفضلون اكتناز أموالهم، وبهذا يُحرم الجهاز المصرفي من استثمار هذه الأموال وهذا يؤكد أفضلية معدل الربح عن سعر الفائدة في جذب المدخرات.

(١) أشرف محمد عبدالسلام محمد، مرجع سابق، ص 345.

## النتائج

- ١ . إن تحقيق التنمية الاقتصادية هدف تسعى إليه الدول النامية، وهذا يتطلب توفر موارد مالية متوسطة وطويلة الأجل، لإنشاء وتطوير القطاعات التنموية وهنا يأتي دور الجهاز المصرفي – باعتباره أحد المؤسسات المالية في المجتمع – في تعبئة الموارد المالية المحلية، وضخها في قنوات استثمارية لتحقيق التنمية الاقتصادية .
- ٢ . تبرز أهمية الادخار لتوفير التمويل اللازم للاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية .
- ٣ . تعاني معظم البلدان النامية من ضآلة معدلات الادخار، وعدم كفايتها لتمويل عملية التنمية، لهذا تضطر هذه البلاد إلى الاستدانة من الدول المتقدمة مما يؤدي إلى مزيد من التبعية الخارجية، ومن أسباب ضآلة معدلات الادخار في البلدان النامية انخفاض مستوى الدخل، وضعف وعدم انتشار المؤسسات الادخارية ومنها المصارف .
- ٤ . تعتمد المصارف التقليدية في تعبئة الموارد المالية على أسلوب الفائدة، بينما تعتمد المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية على عقد المضاربة .

٥ . طبيعة الموارد المالية في المصارف الإسلامية تختلف عن نظيرتها في المصارف التقليدية من حيث :

- تزداد أهمية حقوق الملكية في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية، حيث تعتبر موارد ثابتة طويلة الأجل يمكن الاعتماد عليها في الاستثمارات طويلة الأجل، والتي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية

- تحتل الحسابات الاستثمارية أهمية كبيرة في المصارف الإسلامية، حيث تعتمد عليها في الاستثمارات طويلة الأجل التي تلائم مشاريع التنمية الاقتصادية، نظراً لما تتمتع به من الاستقرار النسبي، في حين أن الودائع الجارية لها أهمية أكبر في المصارف التقليدية، حيث تعتبر مصادر تمويل مجانية، أما الودائع الثابتة تعتبر مصادر تمويل مكلفة؛ لأنها تقوم بدفع فوائد للمودعين عنها.

٦ . المصارف الإسلامية أقدر على تعبئة الموارد المالية نتيجة للدوافع الدينية عند كثير من الأفراد في المجتمعات المسلمة، بالإضافة إلى أن معدل الربح أكثر جاذبية لمخدرات الأفراد من سعر الفائدة.

٧. كل حشد للأموال يخصص للاستثمارات سوف يولد مزيداً من الادخار.

## التوصيات

١. زيادة الوعي الإدخاري لدى أفراد المجتمع وربط الادخار بالإستثمار في مشروعات التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي وارتفاع مستويات المعيشة للأفراد.
٢. القيام بحملات تثقيفية عن طبيعة المصارف الإسلامية والفرق بينها وبين المصارف التقليدية.
٣. تطوير الآليات المستخدمة في المصارف الإسلامية لجذب وتعبئة المدخرات اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية.

## المراجع

### المعاجم اللغوية

- ١ . ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الثالث، الجزء ١٧، دار المعارف، القاهرة، ج.م.ع، د.ت، د.ط.
- ٢ . لسان العرب، المجلد السادس، دار صادر، بيروت، د.ت، ط.٢.

### كتب الاقتصاد

- ٣ . أبو بكر هاشم أبو بكر، **التمويل بالمضاربة**، السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ج.م.ع، ٢٠١٣م، ط.١، ص ١٢ - ١٣ نقلًا عن: معجم مقاييس اللغة.
- ٤ . أحمد عبدالموجود محمد عبداللطيف، **محددات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٠م، د.ط.
- ٥ . أشرف محمد دوابه، **الاستثمار في الإسلام**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ج.م.ع، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م، ط.١.
- ٦ . **دراسات في التمويل الإسلامي**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - ج.م.ع، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م، ط.١.

- ٧ . الإمام محمد أبو زهرة، بحوث في الربا، دار الفكر الغربي، القاهرة  
- ج.م.ع، د.ت، د.ط.
- ٨ . أميرة عبداللطيف مشهور، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي،  
مكتبة مدبولي، ج.م.ع، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ط ١ .
- ٩ . برايان كويل، التعاملات المالية للبنوك ( كتاب مترجم )، دار  
الفاروق للنشر والتوزيع، ج.م.ع، ٢٠٠٦م.
- ١٠ . حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية  
والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية -  
ج.م.ع، ٢٠١٣م.
- ١١ . حسين حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، دار  
النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠٠٩م، ط ١ .
- ١٢ . درويش صديق جستنية، الفائدة وأدوات التمويل الإسلامية، مركز  
أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤١٦هـ -  
١٩٩٥م، د.ط.

١٣. رفعت السيد العوضي، منهج الادخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مطبوعات الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٨٠م، د.ط.
١٤. رفيق المصري، مصرف التنمية الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ط ٣.
١٥. رمزي على إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٠م، ط ٣.
١٦. سامي السويلم، التمويل بالمشاركة دروس من التجربة الأمريكية، مركز البحوث - شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ذو الحجة ١٤١٧هـ - مايو ١٩٩٧م.
١٧. السيد عطية عبد الواحد، العمليات المصرفية المعاصرة من منظور إسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، ج.م.ع، د.ت، ط ١.
١٨. صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار اليازوري، الأردن، ٢٠١١م، ط ١.
١٩. أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، دار اليازوري، الأردن، ٢٠٠٨م، د.ط.

٢٠. ضياء الناروز، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل

التمويل التقليدية والإسلامية (دراسة مقارنة)، دار التعليم

الجامعي، الإسكندرية، ج.م.ع، ٢٠١٥م، د.ط.

٢١. ضياء مجيد، البنوك الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة،

الإسكندرية، ج.م.ع، د.ط، ٢٠٠١.

٢٢. عادل عبدالفضيل عيد، الائتمان والمدائبات في البنوك الإسلامية،

دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨م، د.ط.

٢٣. الربا والفائدة المصرفية - دراسة مقارنة، دار التعليم الجامعي،

الإسكندرية - ج.م.ع، ٢٠١٥م، ط ١.

٢٤. عبدالباسط وفا، محاضرات في التنمية الاقتصادية (مقارنة بالفكر

الإسلامي)، دار النهضة العربية، د.ت، د.ط.

٢٥. عبد الحميد الغزالي، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل

الاقتصادي والحكم الشرعي، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل

الاقتصادي والحكم الشرعي، مركز الاقتصاد الإسلامي - المصرف

الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، د.ت، د.ط.

٢٦. التمويل بالمشاركة، مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي

الدولي للاستثمار والتنمية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٧. عبد الحميد عبدالفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك

الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للتنمية

للبحوث والتدريب، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ط ١.

٢٨. عبدالحميد محمود البعلی، أدوات الاستثمار في المصارف

الإسلامية، دون بيانات نشر.

٢٩. عبدالرحمن يسرى أحمد، النقود والفوائد والبنوك، جامعة

الإسكندرية، الإسكندرية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، د. ط.

٣٠. عبدالستار أبو غدة وآخرون، أساسيات المعاملات المالية والمصرفية

الإسلامية، شركة دراسات للبحوث والاستشارات المصرفية

الإسلامية، قطر، د. ط.

٣١. عبد المطلب عبدالحميد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل

الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠١٤م، ط ١.

٣٢. علي مهرة، الادخار ودوره في التنمية، منشورات وزارة الثقافة في

الجمهورية العربية السورية، دمشق، ١٩٩٦م، د. ط.

٣٣. عمر سليمان الأشقر، بحث بعنوان: "الربا وأثره على المجتمع

الإنساني" ضمن كتاب بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة،

دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ط ١.

٣٤. قتيبة عبدالرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية

والتجارية دراسة مقارنة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م، ط ١.

٣٥. لجنة الحمصي، الفوائد المصرفية وشهادات الاستثمار ورأي الشرع

فيها، دار الرشيد، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، د.ط.

٣٦. محمد البلتاجي، المصارف الإسلامية النظرية - التطبيق -

التحديات، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م،

ط ١.

٣٧. محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منشورات

جامعة ٧ أكتوبر، ليبيا، ٢٠١٠م، ط ١.

٣٨. محمد صلاح محمد الصاوي، مشكلة الاستثمار في البنوك

الإسلامية وكيف عالجها الإسلام، دار المجتمع للنشر والتوزيع، دار

الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٣٩. محمد عبد الحميد الفقى، الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية

وأثره في عملية التنمية الاقتصادية، عالم الكتب، القاهرة،

٢٠١٠ م، ط ١.

٤٠. محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر

الإسلامي، ١٩٩٠ م، ط ٢.

٤١. محمد محمود الكاوي، البنوك الإسلامية (النشأة - التمويل -

التطوير)، د. ن، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، ط ١.

٤٢. محمد يسرى دعبس، الادخار والعوامل المؤثرة فيه، سلسلة

المعارف الاقتصادية والإدارية، ١٩٩٧ م، د. ط.

٤٣. نبيل حشاد، دور المؤسسات المالية الإسلامية في الدول العربية،

مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ٢٠١٠ م، ط

١، المقدمة.

الرسائل العلمية

٤٤. أشرف محمد عبد السلام محمد، "تأثير إلغاء سعر الفائدة على الاقتصاد الإسلامي"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق – جامعة القاهرة، ٢٠١١ م.

٤٥. رشيد درغال، دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، ٢٠٠٧ م.

### الموسوعات العلمية:

٤٦. محمد عبد المنعم أبو زيد، الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية، المجلد الرابع، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

### مواقع شبكة الأنترنت:

٤٧. الهادي أحمد محمد حسن، الادخار في النظام الإسلامي، على شبكة الأنترنت منشور بتاريخ ٢٦ / ٢ / ٢٠١٢ [رابط](#).

٤٨. رحيم حسن، مقالة بعنوان "نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد

الأول، د.ت، على شبكة الإنترنت [رابط](#)، تاريخ الإطلاع  
٢٠١٤/٥/١٤، ص ٨٢.

## صدر للمؤلف

### البحوث العلمية والمقالات المنشورة:

١. التغيرات البيئية وسبل مجابقتها في دول تكتل البريكس، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد (٢٦) العدد (٢) الجزء الأول، ٢٠٢٥، ص ٤٢٢-٤٦٠.
٢. استراتيجيات مواجهة التدهور البيئي في دولة جنوب إفريقيا منذ عام ٢٠٠٥، مجلة الدراسات الإفريقية، (كلية الدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة، المجلد (٤٥)، العدد (٢) أبريل ٢٠٢٣م، ص ص ٣١١-٣٥٤).
٣. التحليل القياسي للعلاقة بين التدهور البيئي والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا منذ عام ٢٠٠٥، مجلة الدراسات الإفريقية، (كلية الدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة، المجلد (٤٥)، العدد (٣) ج (١) يوليو ٢٠٢٣م، ص ص ٥٥٩-٦٠٢).
٤. المساهمة في موسوعة الاقتصاد الإسلامي من الألف إلى الياء، (الكويت: مركز الاقتصاد الإسلامي - الطبعة الأولى - ٢٠١٩)، من خلال جزء عن الادخار والاستثمار في ظل التمويل بالمشاركة، ص ص ٧٩-١٢٦).

٥. التنمية المستدامة وتحدي تغير المناخ، بجريدة مصر البلد الإخبارية،

الخميس، ٢٧ يونيو ٢٠٢٤.

٦. كيف يدعو الإسلام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، الجزء الأول،

بجريدة مصر البلد الإخبارية، الأربعاء ١٠ يوليو ٢٠٢٤، الجزء الثاني،

الجمعة ١٢ يوليو ٢٠٢٤.

٧. تأثير فقدان التنوع البيولوجي على التنمية المستدامة، بجريدة مصر

البلد الإخبارية، الجمعة، ٩ أغسطس ٢٠٢٤.

٨. دور الهيدروجين الأخضر في التنمية المستدامة، بجريدة مصر البلد

الإخبارية، الجمعة، ١١ أكتوبر ٢٠٢٤.

### المؤتمرات العلمية:

التغيرات البيئية وسبل مجابتهها في دول تكتل البريكس، مؤتمر البريكس

وإفريقيا: الفرص والتحديات، مؤتمر دولي، كلية الدراسات الإفريقية العليا

بجامعة القاهرة- ٢٠٢٤.

## فعالية الادخار بين نظام المشاركة ونظام الفائدة

تناول الكتاب موضوع الإدخار باعتباره أحد المتطلبات المادية للتنمية الاقتصادية، التي تعتبر الشغل الشاغل لدول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، والتي تُعاني من مشكلة تدبير الموارد المالية اللازمة لتمويل عملية التنمية؛ وترجع هذه المشكلة لانخفاض معدلات الادخار نتيجة انخفاض الدخل لغالبية سكان هذه الدول؛ بالإضافة إلى انخفاض كفاءة وفعالية النشاط التمويلي -متمثلاً في نشاط المصارف- في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو التنمية الاقتصادية .

كما تناول مقارنة بين الادخار في ظل نظام المشاركة ، والادخار في ظل نظام الفائدة ، وذلك من خلال عقد مقارنة بين كل من الموارد المالية الداخلية والخارجية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، هذا بالإضافة إلى عقد مقارنة بين تأثير كل من معدل الربح وسعر الفائدة على جذب المدخرات.

المؤلف..